

حمدي عبدالرحمن حسن

محمد عاشور مهدي \*

## الإسلام في أفريقيا:

من الإرث الاستعماري إلى تحديات العولمة (٢/٢)

(الصفحات ٤٥ - ٧٤)

### ملخص

هذه الدراسة تتناول الذات الحضارية الأفريقية في إطار الإسلام من خلال ثلاثة عناصر: التاريخ، المؤثرات الخارجية، وقضايا النظام الدولي الجديد، وتأتي صعوبة الدراسة في هذا الحقل من تحديد نماذج الدراسة: هل الحديث عن مجتمعات إسلامية أو جاليات إسلامية أو ربما أقليات إسلامية، إذ لا تتوفر الإحصاءات الدقيقة.

تناول القسم الأول من البحث عوامل وتحديات الاستعمار وكانت فيه وقفات عند عوامل انتشار الإسلام في أفريقيا، وخريطة انتشار الإسلام وظهور الممالك الإسلامية، واشكاليات الإرث الاستعماري، وتتناول الحلقة الثانية من البحث مشكلات الدولة والدعوة في مرحلة الاستقلال، وتحديات الدولة القومية والدعوة الإسلامية.

\* - باحثان في مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة.

## المطلب الثاني: مشكلات الدولة والدعوة في مرحلة الاستقلال

### أ- مشكلات البحث في واقع المسلمين:

تمثل مسألة تحديد نطاق انتشار الإسلام وتوزيع المسلمين في أفريقيا واحدة من أعقد المسائل وأكثرها حساسية في كثير من الأحيان، وذلك انطلاقاً من أن الاستناد إلى المعيار العددي وتعدّدات السكان تواجه مشكلات تتمثل في عدم دقة الإحصاءات السكانية في معظم الأحيان، وعدم توافرها في بعض البلدان الأفريقية، أو عدم أخذ متغير الدين في الاعتبار عند إجراء التعداد، اتساقاً مع العلمانية التي أخذت بها كثير من النظم السياسية الأفريقية عند الاستقلال كأداة لتجنب حساسيات البعد الديني وما قد يحدثه من توترات على نحو ما تشير خبرة نيجيريا<sup>(١)</sup>.

وقد أسفرت العوامل سالفة الذكر متضافرة مع الخبرة الاستعمارية وما شهدته من ميل القوى الاستعمارية إلى التقليل من حجم وعدد المسلمين في المناطق الخاضعة. عن تضارب الأرقام والإحصاءات فيما يتصل بتعداد المسلمين وتوزيعهم في معظم الدول الأفريقية ...

ويرجع ذلك التفاوت في التقديرات في جانب منه إلى الفقر سالف الذكر في الإحصاءات الحيوية لدى كثير من دول القارة، وتباين المصادر الأكاديمية في توجهاتها وأدواتها في حساب أتباع المعتقدات المختلفة<sup>(٢)</sup>.

وفي ضوء ما سبق يصبح من الصعوبة بمكان الاعتماد على المعيار العددي في بيان الدول الإسلامية، والذي يذهب أنصاره إلى اعتبار الدول التي يزيد تعداد سكانها عن ٥٠٪ دولاً إسلامية، والتي يقل تعداد المسلمين فيها عن ٥٠٪ دولاً غير إسلامية، وفق المعايير الخاصة ببيان هوية الدولة. إلا أن تطبيق ذلك المعيار يؤدي إلى وجود نسبة ضئيلة من الدول الأفريقية التي تدخل في نطاق ذلك المعيار، وتكاد

● حمدي عبد الرحمن حسن / محمد عاشور مهدي

تنحصر في مجموعة الدول العربية الأفريقية التي أعلنت دستورياً عن إسلاميتها على اختلاف بينها فيما يتصل بدوافع ذلك الإعلان ومداه وتوقيته<sup>(٣)</sup>، ومن تلك البلدان التي تندرج في هذا الإطار مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، السودان، موريتانيا، الصومال، جزر القمر...

والجامع المشترك بين هذه الدول - باستثناء السودان - أن نسبة المسلمين بها تصل إلى أكثر من ٩٠٪ من السكان<sup>(٤)</sup>، الأمر الذي يفسر عدم تصاعد حدة الصراع حول ذلك التوجه الدستوري على نحو ما شهدت دول أخرى كالسودان ونيجيريا.

وبالنظر إلى قصور المعيار الدستوري عن شمول وبيان الدول الإسلامية بالقارة فقد عزف الباحثون عن استخدامه كمعيار أساسي، واعتباره معياراً مساعداً إلى جانب أحد المعيارين الآخرين وهما عدد المسلمين، والانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي (منظمة التعاون الإسلامي) الذي يمثل المعيار الثالث في بيان الانتشار الإسلامي في القارة.

وعلى الرغم من وضوح وانضباط معيار الانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، فإنه لا يخلو بدوره من مشكلاته الخاصة التي من أهمها عدم شموله لنطاق انتشار الإسلام، واستناده إلى إرادات النظم والحكومات ورغبتها في الانضمام إلى المنظمة بصرف النظر عن حجم انتشار الإسلام وعدد المسلمين، وأوضاعهم بالدولة العضو، الأمر الذي يدل على انضمام دولة مثل موزمبيق إلى المنظمة وعدم انضمام دول مثل إريتريا، إثيوبيا، تنزانيا على الرغم من أن نسبة المسلمين في كل من الدول الثلاث على حدة تفوق نسبة المسلمين في موزمبيق على أفضل التقديرات.

وذهب نفر من الباحثين إلى أن التعرف على عدد المسلمين ونسبتهم داخل كل دولة يظل أفضل المعايير عند دراسة أوضاع المسلمين وواقعهم على أن يتم التركيز على طبيعة ثقل وفاعلية المسلمين داخل الدول التي يوجدون فيها، وطبيعة علاقتهم

## ● الإسلام في أفريقيا

بالنظم الحاكمة ومؤسساتها على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وانعكاسات ذلك كله على واقع المسلمين وفاعليتهم في مجتمعاتهم، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين نماذج ثلاثة عامة بشأن الدول الأفريقية<sup>(6)</sup>:

**النموذج الأول:** ويتمثل في وجود أغلبية مسلمة تعيش في ظل دولة إسلامية تعلن - ولو ظاهرياً - أنها تستمد وجودها وشرعيتها من الإسلام.

وتقدم الدول الأفريقية العربية أمثله واضحة على هذا النموذج، وإن اختلفت خصائص وغايات كل دولة وتطبيقاتها للنموذج في هذا الصدد باختلاف الميراث التاريخي والواقع الاقتصادي الاجتماعي للدولة. وإن اتفقت جميعها - باستثناءات طفيفة ولفترات محدودة - على حظر العمل السياسي الإسلامي، مع تضيق فضاء العمل الاجتماعي والاقتصادي أمام نشاط الحركات الإسلامية.

**النموذج الثاني:** وفيه يكون المسلمون أغلبية من حيث العدد، إلا أن النخبة الحاكمة تنص في دستور البلاد على علمانية الدولة، بمعنى إعلان النظام السياسي حياده تجاه الظاهرة الدينية، الأمر الذي يعد في جانب منه أحد موارث الاستعمار وترتيبات القوى الاستعمارية بشأن استقلال الدول الأفريقية، حيث حرصت القوى الغربية على تسليم السلطة للقوى الوطنية العلمانية والنخب السياسية الموالية، على الرغم من الدور الجهادي والنضالي للعديد من القوى الإسلامية في العديد من حركات التحرير على نحو ما تشهد به خبرة دول ساحل الصحراء (تشاد - النيجر - مالي...) وكذلك السنغال وغينيا، وإريتريا.

**النموذج الثالث:** ويتمثل في وجود المسلمين كأقلية، على تفاوت في ثقل وفاعلية تلك الأقليات الإسلامية حجماً وكيفاً على نحو ما تشهد خبرة معظم الدول الأفريقية غير الإسلامية بالمعيار العددي، وفي هذا الصدد تمثل خبرة المسلمين في كل من جنوب أفريقيا وبوتسوانا حيث أدى الثقل الاقتصادي للأقلية الإسلامية

● حمدي عبد الرحمن حسن / محمد عاشور مهدي

في الدولتين متضافراً مع التركيز الإقليمي لها إلى فاعلية سياسية للمسلمين تمثلت في تولي البعض منهم مناصب سياسية محلية. وعلى المستوى الوطني بنسبة تزيد عن نسبة المسلمين في المجتمع، وهو الأمر الذي مثل إنجازاً للأقلية الإسلامية في هاتين الدولتين، وطرح تحدياً فيما يتصل بطبيعة علاقة المسلمين بغيرهم من الجماعات الأخرى بالمجتمع على نحو ما سيرد البيان<sup>(٦)</sup>. ومن الأمثلة الدالة في مقام الحديث عن الأقليات الإسلامية الأقلية الإسلامية في رواندا التي استطاعت أن تتأى بنفسها كطرف محايد عن الصراع الإثنى بين جماعتى الهوتو والتوتسي في البلاد، وذلك بفضل عدم تورط مسلمي رواندا في أعمال القتل التي شهدتها البلاد، الأمر الذي جعل المناطق الإسلامية بالبلاد مناطق آمنة نسبياً مقارنة بغيرها من أقليم البلاد.

#### ب- المشكلات الناجمة عن مواريث الاستعمار

أسفرت الحقبة الاستعمارية عن مجموعة من المشكلات الهيكلية للدول الأفريقية بصفة عامة، والإسلامية منها بصفة خاصة، ويمكن تلخيص أهم مظاهر تلك المشكلات في:

#### ١- تعدد الدول وعدم اتساقها الحدودي<sup>(٧)</sup>:

على العكس من سياسات المرحلة الاستعمارية التي شهدت بعض محاولات ضم عدد من الوحدات الأفريقية في صورة اتحادات أكبر تابعة للدولة الاستعمارية، شهدت مرحلة التحرير والاستقلال العديد من عمليات التجزئة والتفتت، كان للمناطق الإسلامية النصيب الأكبر من عملية التجزئة.

وتمثل الإمبراطورية الفرنسية في غرب أفريقيا النموذج الواضح لعملية التفتت والتجزئة، حيث أسفرت حلل هذا الجزء من الإمبراطورية عن قيام ١٣ دولة أفريقية هي: السنغال - موريتانيا - غينيا - السودان الفرنسي (مالي حالياً) - ساحل العاج - فولتا العليا (بوركينافاسو حالياً) - داهومي (بنين حالياً) - النيجر. والتي كانت في

مجموعها تمثل ما كان يعرف بأفريقيا الغربية، مضافاً إليها الدول الأربع تشاد - الكنفو برازفيل - الجابون - أوبنجي شاري (أفريقيا الوسطى حالياً)، التي كانت تكون ما يعرف بأفريقيا الفرنسية الاستوائية، فضلاً عن استقلال الجزء الذي اختصت به فرنسا من مستعمرة توجولاند الألمانية، تحت مسمى دولة توجو<sup>(٨)</sup>.

ويمكن القول: إنه ليس هناك رقعة مماثلة في المساحة بها هذا العدد الكبير من الوحدات السياسية التي تفتقر في معظمها إلى مقومات الدولة، سواء من حيث المساحة أو الكثافة السكانية والموارد<sup>(٩)</sup>. وإن كانت تجدر الإشارة إلى أن عدداً مماثلاً من الدول يكاد يتقاسم كل من منطقة حوض النيل (مصر-السودان - رواندا - بوروندي - أوغندا - إثيوبيا - إريتريا - الكنفو الديمقراطية - كينيا - تنزانيا). وكذا حوض نهر النيجر (الكاميرون - نيجيريا - بنين - توجو - بوركينافاسو - غنا - ساحل العاج - ليبيريا - سيراليون - غينيا - غينيا بيساو - جامبيا). ولقد جاءت حدود معظم الدول الأفريقية الإسلامية عند الاستقلال بعيدة عن الاتساق اللازم للوفاء بمقتضيات الدول الاستراتيجية على الأصعدة المختلفة (اقتصادياً - اجتماعياً - أمنياً...).

فبالنظر إلى الخريطة يتضح أن معظم الدول الأفريقية الإسلامية في الجزء الشرقي والجنوبي من القارة تميل إلى أن تأخذ محوراً طولياً، وهو ما يتضح في دول مثل السودان، الصومال، أوغندا، موزمبيق، بينما تميل أغلب الوحدات في النصف الشمالي إلى الاستعراض كما هو الملاحظ في ليبيا - النيجر - أفريقيا الوسطى - مالي - بوركينافاسو - غينيا، وعلى جانب آخر توجد دول عبارة عن شرائح متعامدة على الساحل من ذلك بنين وتوجو وغانا.

ولعله مما يوضح ظاهرة عدم الاتساق الجغرافي للدول الأفريقية ومثالبها أن دولة مالي يتقرب شكلها من «رباط العنق» الأمر الذي يجعلها تختنق في الوسط

على نحو يكاد يترك على الجانبين كتلتين شبه منفصلتين يسهل - نظريًا - فصلهما عن بعضهما البعض. وبالمثل تقدم الصومال مثلاً آخر، حيث تتخذ حدودها شكل رقم ٧ فهي مفرطة الطول شديدة الضيق، الأمر الذي يضعف التماسك الداخلي ويعطي ميزة استراتيجية للعدو الخارجي لا سيما في ظل تعمق مثلث هرر والأوجادين الواقع تحت سيطرة إثيوبيا في قلب الصومال كأسفين يسهل من خلاله شطر الصومال، كما أن دولة موزمبيق هي الأخرى يمكن القول إن لها طولاً وضيقاً العرض على نحو يمثل تكراراً لعنصر الضعف سالف الذكر عن إمكانية شطرها من جانب دول الجوار<sup>(١٠)</sup> وتقدم حدود السنغال - جامبيا نموذجاً آخر لمظاهر عدم الاتساق الحدودي التي ورثتها الدول الأفريقية عن الاستعمار، حيث تمتد جامبيا من الشرق إلى الغرب حول الجزء الصالح للملاحة من نهر جامبيا لمسافة ٣٠٠ ميل على شكل أصبع ضيق لا يزيد اتساعه من الشمال إلى الجنوب عن سبعة أميال بمساحة إجمالية أربعة آلاف ميل مربع فقط للدولة كلها التي تقع في قلب جمهورية السنغال وتشطرها إلى شطرين شمالي وجنوبي<sup>(١١)</sup>.

## ٢- ظاهرة الدول الحبيسة<sup>(١٢)</sup>:

تعتبر تلك الظاهرة أحد الملامح الأساسية المميزة لقارة أفريقيا التي تستأثر بنحو ١٥ دولة حبيسة أي ما يزيد عن ربع عدد دول القارة، وهي (مالي - النيجر - بوركينا فاسو - تشاد - أفريقيا الوسطى - أوغندا - زامبيا - زيمبابوي - مالاوي - بتسوانا - سوازيلاند - رواندا - بورندي - إثيوبيا) والجدير بالنظر - بعيداً عن عقلية المؤامرة - أن معظم الدول الحبيسة إما دول أفريقية ذات غالبية إسلامية ومجاورة لدول ساحلية ذات أقليات إسلامية كبيرة مثال (مالي - النيجر - بوركينا فاسو - تشاد - إثيوبيا - أوغندا) أو دول أفريقية ذات أقليات إسلامية ضئيلة، تجاور دولاً ذات وجود إسلامي فاعل (مالاوي، زيمبابوي، زامبيا).

فلا يخفى أن استقلال المستعمرات الفرنسية في إطار الودعتين الرئيسيتين

## ● الإسلام في أفريقيا

للمستعمرات الفرنسية (المستعمرات الفرنسية الغربية، المستعمرات الفرنسية الاستوائية) كان يعني بالضرورة امتداد النطاق الإسلامي بفعل الثقل السكاني إلى جل بقاع القارة واختراق حاجز النطاق الاستوائي. الأمر الذي لم يحظ بعد بالدراسة الواجبة فيما يتصل بأثر الدولة الحبيسة في حجب انسياح الظاهرة الإسلامية في القارة، لاسيما في ظل ما أسفر عنه التقسيم السياسي الاستعماري للقارة من تمزيق للكيانات الاجتماعية بتشكيلاتها المختلفة (جماعات اثنية، عرقية، قبائل...) بين أكثر من دولة أفريقية<sup>(١٣)</sup>.

بينما يتركز الوجود المسيحي في المنطقة الهضبية منها، وفي الجنوب يتركز الوجود الإسلامي في جنوب أفريقيا في بعض المناطق الساحلية لاسيما في منطقة الكيب ومقاطعة كوازولونatal<sup>(١٤)</sup>، وتعرف شرق أفريقيا أيضاً ظاهرة التركيز الساحلي للمسلمين على نحو ما تشير خبرة كل من كينيا وتنزانيا، وموزمبيق في الجنوب الشرقي<sup>(١٥)</sup>.

وعلى الرغم من أن ظاهرة التركيز الساحلي للمسلمين في كثير من الدول تعود إلى عوامل تاريخية تتعلق بالطبيعة التجارية للمسلمين الأوائل في هذه البلدان، فإن الممارسات الاستعمارية قد حرصت على الحد من ظاهرة الامتداد الإسلامي إلى داخل البلاد في تلك المناطق، وقامت بالفصل الفعلي عبر المراسيم الإدارية والقوانين بين المناطق الإسلامية وغيرها من المناطق في بعض الوحدات والمستعمرات الخاضعة على نحو ما تشير خبرة كل من السودان ونيجيريا..

وإذا كانت ظاهرة التركيز الإقليمي للمسلمين تسمح لهم في كثير من الأحيان بتشكيل كتلة تصويتية يعتد بها في الانتخابات المختلفة، فإنها من ناحية أخرى ترسخ ظاهرة الفصل الاستعماري سالف الذكر وتعمق الفجوة بين المسلمين وغيرهم من مواطني البلاد الأمر الذي كانت -وما زالت- له تداعيات سلبية على



● حمدي عبد الرحمن حسن / محمد عاشور مهدي

نحو ما تكشف الدعوات المتصاعدة من آن إلى آخر في بعض البلدان الأفريقية؛ للتخلص من الأقليات الإسلامية ومصادرة أملاكها باعتبارهم ليسوا من أهل البلاد الأصليين. وهو أمر يرجع في جانب منه لبعض الممارسات الانعزالية والاستعمارية من جانب بعض أبناء الجاليات الإسلامية لا سيما في غرب أفريقيا وشرقها، ويرجع للممارسات القهرية ضد المسلمين على نحو ما تشهد خبرة الأورومو، الصوماليين في إثيوبيا، ومسلمي إريتريا، وليبيريا وسيراليون<sup>(١٦)</sup>.

#### ٤- تكريس التبعية والتخلف:

وتتبدى علاقه القوى الاستعمارية بتلك الظاهرة في العديد من الملامح والممارسات. فعلى الصعيد الاقتصادي رسخت القوى الاستعمارية علاقات التبعية الاقتصادية بمستعمراتها السابقة عبر مجموعة من الممارسات، أبرزها ربط البنية الأساسية وشبكة المواصلات والاتصالات بالدولة المستعمرة، ومستلزمات الانتاج الزراعي والصناعات الأولية التي تقوم الدولة التابعة بتصديرها الى الدولة الأم مقابل اعتماد شبة تام من الأولى على الأخيرة في سد احتياجاتها من الآلات والأدوات الصناعية والخبرات الفنية في المجالات المختلفة فضلاً عن ارتباط عمالات الكثير من الدول الأفريقية بعملة الدولة المستعمرة على نحو ما تشير خبرة غرب أفريقيا.

وعلى الصعيد الاجتماعي والثقافي، استطاعت القوى الاستعمارية خلق نخب ثقافية واجتماعية مرتبطة بالثقافة الغربية عبر السياسات التعليمية والبعثات التبشيرية، علاوة على النخب الاقتصادية المصلحية؛ الأمر الذي أسفر عن ازدواجية ثقافية في معظم الدول الأفريقية الإسلامية ما بين نخب حاملة للثقافة الغربية وعلومها، وهي نخب علمانية في معظمها، وجماهير متمسكة بالثقافة التقليدية مع شعور بالنقص لافتقارها للمهارات والخبرات المتوافرة لدى المتغربين من أبناء جلدتهم<sup>(١٧)</sup>.

وعلى الصعيد السياسي، وفي ضوء الواقع الاقتصادي الاجتماعي سالف

الذكر، عمدت القوى الاستعمارية إلى تسليم السلطة عند رحيلها إلى الجماعات الموالية لها، خاصة في الحالات التي تم فيها الاستقلال بغير كفاح مسلح ويفسر ذلك عدم استناد العديد من دساتير الدول الأفريقية الإسلامية وقوانينها إلى المبادئ الإسلامية، والأكثر من ذلك قبول دول ذات أغلبية إسلامية كالسنغال، سيراليون، حكم رؤساء مسيحيين تُعاونهم نخبة تلقى تعليمها على يد الإرساليات المسيحية، في ظل حقيقة دعم القوى الغربية بعامة لهذا التوجه<sup>(١٨)</sup>.

### ج - المشكلات الناجمة عن ممارسات النظم الأفريقية:

مع استقلال الدول الأفريقية أعلنت النخب الحاكمة الجديدة عن أهداف رئيسية تعهدت بتحقيقها تعلق في مجملها بعملية بناء «الأمة» بالمفهوم الوطني وفي إطار الرقعة الجغرافية التي استحوطت عليها النخبة الحاكمة وليس بالمفهوم الإسلامي ولا القومي الغربي، و«عملية التنمية»<sup>(١٩)</sup>.

وقد اعتمدت الدول الأفريقية في سعيها لتحقيق هذين الهدفين على عدد من السياسات والأبنية تفاوتت فيما بينها ما بين الحكم المركزي السلطوي واللامركزية، إلا أن الجامع المشترك بين كافة تلك السياسات والممارسات هو أنها جميعاً استمدت من خبرة المجتمعات الغربية بشقيها الرأسمالي والاشتراكي وفق الخبرة التاريخية والتحالفات والارتباطات الدولية.

وعبر أربعين عاماً من الممارسات القائمة على التطبيقات المشوهة للخبرات والنماذج الغربية في المجتمعات الإسلامية الأفريقية، لازم **الفشل كافة التجارب الأفريقية بعامة والإسلامية**، بخاصة الساعية لتحقيق الأهداف سائلة البيان في ظل ما سلف بيانه من عيوب هيكلية في تكوين ونشأة الكثير من الدول الأفريقية وافتقارها إلى الحدود الدنيا من المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللازمة لقيام الدولة<sup>(٢٠)</sup>. حيث أدى تمسك الدول الأفريقية بكيانها ووجودها الهش استناداً

● حمدي عبد الرحمن حسن / محمد عاشور مهدي

وارتكأنا إلى الدعم والرعاية الخارجية إلى تفويت فرصة إقامة كيان جامع للدول الأفريقية الإسلامية بالقارة، حيث لم يكن مثل هذا الطرح قائماً لدى العديد من النخب الحاكمة في الدول الإسلامية بعامة والأفريقية بخاصة.

وقد أدى غياب - أو تغييب - المفهوم الجامع للأمة الإسلامية والتمسك بفكرة السيادة إلى بروز مشكلات حادة في النطاق الإسلامي من القارة تمثلت في العديد من الصراعات الحدودية التي شهدتها البلدان الأفريقية الإسلامية، حيث يلاحظ المرء أن مناطق التماس بين الدول الأفريقية الإسلامية شمال وجنوب الصحراء كانت أكثر مناطق النزاعات الحدودية على نحو ما تشهد خبرة نزاعات كل من (الجزائر- تونس) (الجزائر- المغرب) (المغرب - موريتانيا) (مصر- السودان) (موريتانيا - السنغال) (مالي - بوركينا فاسو) (ليبيا - تشاد) (توجو - غانا) (الكامبيون - نيجيريا)، (مالاوي - تنزانيا)، (مالي - موريتانيا)، (النيجير - بنين)، (الصومال - إثيوبيا) (الصومال - كينيا)، (السودان - كينيا)، (السودان - أوغندا) والملاحظ أن معظم تلك الصراعات كان أحد أطرافها دولة أفريقية إسلامية بأي من المعايير سالفة البيان، والأكثر من ذلك أن كثيراً منها دارت بين دولة أفريقية عربية وأخرى غير عربية، الأمر الذي يشير من طرف خفي إلى أثر تلك الحدود الموروثة عن الاستعمار متضافراً مع ممارسات النخب الحاكمة في تعميق هوة الخلاف بين الشعوب الإسلامية الأفريقية والعربية<sup>(٢١)</sup>.

وعلى صعيد التنمية فإنه على الرغم من الخطط الطموحة بشأن الاقتصاد الوطني للدول الأفريقية بعامة والإسلامية منها بخاصة، إلا أنه سرعان ما تبين فشل تلك التوقعات والمبالغة في الطموحات حيث تكشف مؤشرات التنمية البشرية عن تدنى الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية لمعظم الدول الأفريقية الإسلامية لا سيما تلك الواقعة جنوب الصحراء، والتي تكاد جميعها تقع في فئة الدول الأقل دخلاً والأكثر فقراً في العالم. فمن بين ٢٥ دولة أفريقية عضواً في منظمة المؤتمر

## ● الإسلام في أفريقيا

الإسلامي (منظمة التعاون الإسلامي) هناك ١٢ دولة تقع بين أكثر الدول تخلفاً في العالم وهي (بنين، بوركينا فاسو، تشاد، جزر القمر، غينيا، غينيا بيساو، مالي، سيراليون، الصومال، السودان، أوغندا، جامبيا..). بينما تقع بقية الدول في قائمة الدول منخفضة ومتوسطة الدخل<sup>(٢٢)</sup>.

ولا يختلف الأمر كثيراً عند الأخذ بمؤشرات دليل التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة والذي يقوم على أساس ترتيب الدول تنازلياً وفق مجموعة من المؤشرات التي تعكس (درجة التعليم، متوسط الدخل، العمر المتوقع، معدلات وفيات الأطفال، الرعاية الصحية...)، حيث تأتي معظم الدول الأفريقية الإسلامية جنوب الصحراء في ذيل قائمة ذلك الدليل<sup>(٢٣)</sup>.

وقد فاقم من خطورة وضع الدول الأفريقية الإسلامية الاقتصادي اعتماد معظم اقتصادات تلك الدول على تصدير عدد محدود من السلع الأولية والمعادن، الأمر الذي جعل تلك الاقتصادات رهن إرادة الدول الصناعية الكبرى المستوردة لتلك السلع في ظل علاقة شبه احتكارية.

وعلى ذات الصعيد الاقتصادي تقف **مشكلة الديون** كحجر عثرة أمام جهود التنمية التي تسعى إليها الدول الأفريقية، حيث أدت رغبة الدول الأفريقية وطموحاتها في تحقيق مشروعات التنمية الى لجوء معظم تلك الدول إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية الحكومية والخاصة لتمويل هذه المشروعات، ورغم إخفاق مشروعات التنمية التي قادتها النخب الحاكمة في الدول الأفريقية فإن تلك النخب قد أسرفت في الاقتراض الخارجي في محاولة لمواجهة أعباء العجز في النقد الأجنبي الناجم عن اختلال موازين المدفوعات، وقد ساعد على ذلك رغبة البنوك الأجنبية في إعادة تدوير ما قدر بنحو ١٣١ مليار دولار من ودائع الدول البترولية لديها<sup>(٢٤)</sup>.

● حمدي عبد الرحمن حسن / محمد عاشور مهدي

وفي حين اقترضت دول مثل نيجيريا بكثافة للتوسع في صناعاتها البترولية وبناء عاصمة جديدة، فإن كثير من الحكومات الأفريقية قد استخدمت مواردها وقروضها من النقد الأجنبي في بناء ترسانات عسكرية وشراء عقارات في أوروبا والسلع الاستهلاكية الغالية، وإنشاء قاعات مؤتمرات حديثة واستيراد أحدث السيارات. الأمر الذي فاقم من أزمة الديون وعبئها بالنسبة للدول الأفريقية خاصة مع إجماع مؤسسات التمويل عن منح المزيد من القروض للدول الأفريقية ثم تطورت الأوضاع منذ أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات الى فرض شروط اقتصادية وسياسية قاسية على الدول المدينة فيما عرف باسم مشروطية برامج التكيف الهيكلي التي تزعمها صندوق النقد والبنك الدوليين، والتي كان لها آثار اقتصادية واجتماعية سلبية على العديد من دول القارة<sup>(٢٥)</sup>.

#### ثانياً: واقع الدعوة ومشكلاتها:

توضح البيانات مدى التنافس الديني القائم في القارة هو بين الإسلام الذي يمثل دين الأغلبية بصفة عامة في القارة وبين المسيحية بطوائفها ومذاهبها المختلفة والتي تأتي في المرتبة الثانية في القارة. وتبين كذلك أن قطاعاً يعتد به من سكان القارة مازال يتبع المعتقدات التقليدية الأمر الذي يجعل من هؤلاء الأتباع مجالاً للدعوة الإسلامية وعمليات التنصير المختلفة في ظل حقيقة أنه في كثير من البلدان يمكن أن يمثل هؤلاء الأتباع العامل المرجح لأي من العقيدتين السماويتين. وعلى حين تشهد النظم الحاكمة في كثير من الدول الأفريقية تراجعاً في قدراتها وتآكلاً في شرعيتها، فإن الدراسات تشير إلى تزايد مطرد في أعداد المسلمين. فتشير إحدى الدراسات إلى أنه ما بين عامي ١٩٠٠ و١٩٥٢ زادت نسبة المسلمين من شعب الهوسا بشمال نيجيريا من ٥٠% إلى ٨٠%، كما تحولت جماعة السيرير Serer السنغالية من اتباع المعتقدات التقليدية والمسيحيين اسمًا إلى الإسلام، كما تزايد انتشار الإسلام في المناطق الداخلية في كل من غينيا، ساحل العاج،

توجو، بنين وهي المناطق التي تشهد انتشارًا حثيثًا للإسلام حاليًا كما تشهد الظاهرة الإسلامية انتشارًا وتقبلًا في كثير من مناطق الكاميرون وتشاد والنيجير، وموزمبيق حيث استطاعت العقيدة الإسلامية التغلغل والانتشار على الرغم من ممارسات وسياسات جبهة الفريليمو الحاكمة المناوئة للدين والتي حدثت من نفوذ المذاهب المسيحية المختلفة، حيث اضطرت الجبهة للتخفيف من حدة وسائلها عند التعامل مع الظاهرة الإسلامية تجنبًا لحدوث رد فعل عنيف من جانب المسلمين<sup>(٢٦)</sup>. وتشير بعض الدراسات إلى اكتساب الإسلام أنصارًا له في بقاع جديدة من زامبيا وزيمبابوي وناميبيا بفضل جهود المؤسسات والجمعيات الإسلامية لاسيما الجنوب أفريقية والتي زادت جهودها وأنشطتها بعد انتهاء الحكم العنصري في جمهورية جنوب أفريقيا، علاوة على جهود المؤسسات الإسلامية الأخرى.

على الرغم من المؤشرات الإيجابية سائلة البيان، فإن طريق الدعوة الإسلامية لم يخل من عقبات ومعوقات وسلبيات يمكن إجمال أهم ملامحها فيما يلي:

أ- استمرارية نفوذ المعتقدات التقليدية:

حيث تشير الدراسات إلى أن بعض مسلمي الدول الأفريقية جنوب الصحراء مازالوا يمارسون بعض الطقوس الخاصة بالمعتقدات التقليدية، لاسيما فيما يتصل بعبادات مثل: استرضاء أرواح السلف والأجداد والاعتقاد في نفعهم وضرهم، وتقديم الهدايا والقربان لتلك الأرواح، علاوة على بعض العادات الخاصة بالزواج والموت<sup>(٢٧)</sup>. وبصفة عامة تذكر إحدى الدراسات إلى أن الإسلام في أفريقيا يتسم ببعض الخاصة تجسدها طبيعة وخصائص الإسلام في جمهورية النيجير وتحديداً بين قبائل الجيرما Dejerma ملئ بالسحر، وتلعب فيه الأوهام والتعاويد دورًا كبيرًا في حين يختلط مسلمو الهوسا والتيجانية ومعتنقو المعتقدات التقليدية في الوسط ويتداخلون، وفي حين تتمسك جماعة الكانوري في الشرق بإسلامها الذي

حافظت عليه لقرون منذ كانت جزءاً من مملكة «البورنو»<sup>(٢٨)</sup>.

وتقدم نيجيريا نموذجاً مشابهاً، حيث الشمال يكاد يكون مسلماً بأكمله في حين يختلط المسلمون وأتباع المعتقدات التقليدية في الوسط، بينما الجنوب يشتمل على خليط من المسلمين والمسيحيين والتقليديين، ومثل ذلك بتفاوتات بسيطة يمكن أن يقال عن الكاميرون وتشاد والسودان وغيرها من الدول الأفريقية الإسلامية جنوب الصحراء<sup>(٢٩)</sup>.

وتتمثل خطورة ذلك المظهر والتوزيع فيما يؤدي إليه من تشوه وتشوش في العقيدة على نحو يسفر في جميع الأحيان عن مفارقات وأوضاع غير شرعية كزواج المسلمة من مشرك أو مسيحي وقبول الأسرة (المسلمة) تغيير الابن لعقيدته. لاسيما في مناطق التماس والتداخل بين الجماعات الدينية المختلفة<sup>(٣٠)</sup>.

ب - عمليات التنصير والارتداد:

حيث تشير الدراسات إلى تصاعد اهتمام المؤسسات الكنسية على اختلاف مذاهبها وطوائفها بدعم حركة التنصير في أفريقيا ومواجهة ظاهرة الإحياء الإسلامي التي شهدتها بلدان مثل (كينيا، تنزانيا، سيراليون، ساحل العاج، نيجيريا)، فضلاً عن حصارها في منابعها الأصلية في المنطقة العربية. حيث عبر بعض الساسة الأمريكيين عن قلقهم من تصاعد الأصولية الإسلامية في الشمال الأفريقي في مطلع التسعينيات، محذرين من إمكانية اندفاعها جنوباً بما يؤثر على مصالحهم بالقارة<sup>(٣١)</sup>.

وعلى الرغم من اتجاه بعض الباحثين إلى التقليل من المخاوف المتعلقة بالمد الأصولي الإسلامي في أفريقيا، فإن الشواهد تشير إلى أن ثمة إجراءات تتخذ للحيلولة دون البروز الجدي للمد الإسلامي في الساحة عبر التضييق من الفضاء الاجتماعي بالمعنى الواسع أمام العمل الإسلامي في مختلف دول القارة على نحو ما تشهد خبرة كل من الجزائر في الشمال وموريتانيا وساحل العاج وسيراليون وليبيريا والكاميرون في الغرب وكينيا وإثيوبيا وإريتريا وتنزانيا والسودان في الشرق..

مع تقديم كافة سبل الدعم المادي والمعنوي لجهود التنصير للقيام برسالتها، والتي استفاد القائمون عليها من خبرات وإخفاقات المراحل السابقة حيث اتخذت عمليات التنصير أشكالاً ووسائل جديدة تمثلت بالأساس في الحرص على الاستتار خلف خدمات عامة إغاثية، تعليمية، ترفيهية، صحية، وعدم الاقتصار على العمل التبشيري المباشر، علاوة على الحرص على أن يحمل عبء التنصير جماعة من أبناء المجتمع المستهدف للتغلب على واحدة من أكبر العقبات التي حالت طويلاً بين أبناء القارة والاستجابة للقساوسة من أبناء أوروبا<sup>(٣٢)</sup>، يساعد على ذلك توارى خبرة التجربة الاستعمارية لدى الأجيال الجديدة من أبناء الدول الأفريقية بعامة والأفريقية الإسلامية بخاصة الذين لم يعاصروا آلام تلك الحقبة، ولم يشهدوا سوى عسف وظلم نظمهم الوطنية، الأمر الذي دفع البعض للمطالبة بالانفصال والعودة إلى أحضان الدولة الاستعمارية السابقة على نحو ما تشهد خبرة جزيرة «انجوان» بجمهورية جزر القمر. وتشير بعض البيانات إلى أن تلك الممارسات التنصيرية قد نجحت في تحويل بعض المسلمين إلى النصرانية، وعلى الرغم من تهوين مصادر البيانات من وقع الحدث بدعوة أنه تم استغلال حاجة المسلمين وفقريهم وإغرائهم للارتداد عن دينهم، فإن الأمر لا يخلو من دلالة تتمثل في ضرورة مراجعة ما يذكر من أنه يصعب تحويل مسلم عن عقيدته أو مسيحي عن عقيدته وأن ساحة التنافس بين العقيدتين هي أتباع المعتقدات التقليدية، يزيد من أهمية تلك المراجعة ما أشار إليه بعض الطلاب الأفارقة الدارسين بمصر من بروز اتجاه بين الأفارقة يدعوا للتخلص من الديانات الوافدة إلى القارة والعودة من جديد للمعتقدات التقليدية الأفريقية<sup>(٣٣)</sup>.

### ج - تشتت الجهود الإسلامية وتضاربها:

فإلى جانب ضعف إمكانات المؤسسات الدعوية الإسلامية -مقارنة بالمؤسسات



التنصيرية - تعاني الدعوة الإسلامية من ظاهرة تشتت جهود الدعوة وعدم التنسيق بينها، الأمر الذي يزيد من ضعف تلك الجهود ويقلل من فاعليتها وثمارها، فعلى الرغم من وجود مؤسسات إسلامية ذات تراث كبير وعريق في الدعوة الإسلامية مثل الأزهر الشريف، وجامع الزيتونة، والقيروان، وكذا مؤسسات إسلامية فاعلة مثل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض ومنظمة الدعوة الإسلامية بالسودان، ولجنة مسلمي أفريقيا الكويتية، والندوة العالمية للشباب الإسلامي بالسعودية، المنتدى الإسلامي علاوة على جهود منظمة المؤتمر الإسلامي (منظمة التعاون الإسلامي) والحركات الصوفية والجماعات الإسلامية والمؤسسات الإسلامية المحلية داخل كل دولة إسلامية، فإن الواقع يشير كما سلف الذكر إلى أن كثيرًا من الجهود الإسلامية تعاني من عدم الدقة في التخطيط، وعدم التنسيق على نحو يؤدي إلى إهدار الجهود والإمكانات. هذا علاوة على السلبات الناجمة عن ممارسات بعض القائمين على أمر الدعوة الإسلامية، والتي يلخصها رئيس جماعة الدعوة في نيجيريا في حديث له مع جريدة «المسلمون» حيث يقول: «إن أفريقيا في حاجة إلى دعاة يدعون إلى الإسلام بسلوكلهم لا بأقوالهم، ويتاجرون في الدنيا ليربحوا الآخرة كما فعل الصحابة الأولون. وانتقد رئيس جماعة الدعوة تركيز النخب الإسلامية الأفريقية على الجدل النظري وإهمالهم العلوم الطبيعية لصالح العلوم النظرية، وكذا ميلهم لتجريح بعضهم بعضًا والتشهير ببعضهم البعض، وعزوف الكثيرين من الدعاة من الذهاب إلى أفريقيا جنوب الصحراء بدعوى الخوف من الأمراض وشظف العيش، الأمر الذي جعل صورة العربي الآن منفرة؛ بعد أن كان قديمًا محط اهتمام الأفارقة. فالدعاة المبعوثون من الدول العربية إلى أفريقيا - من وجهة نظره - أصبحوا مجرد موظفين يذهبون بتكليف رسمي، وحينما يأتون إلى أفريقيا فإنهم يحملون معهم المهارات والخلافات والانشقاقات التي تذهب ببساطة الإسلام ووضوحه، أكثر من ذلك، أنه يرى أنه قد ينجح داعية فيجيء من يحل محله فيجعل شاغله

## ● الإسلام في أفريقيا

الأول التشكيك فيما قاله سلفه وهدم ما بناه»<sup>(٣٤)</sup>. وتتواتر البيانات والمعلومات الصحفية والشفاهية عن خلافات شبه يومية بين أنصار الصوفية وأعضاء الجماعات الإسلامية السلفية الأمر الذي ينال من صورة الوحدة الإسلامية ويضعف من قوة العمل الإسلامي.

### د - التهديد النابع من العلمانية الغربية:

تكاد الدراسات المعنية بالظاهرة الإسلامية في الغرب والشرق، تجمع على أن أخطر التحديات التي تواجه العالم الإسلامي بصفة عامة هي ظاهرة العلمانية الغربية وليست عمليات التنصير، وإن كانت الأولى يمكن أن تكون مدخلاً جيداً للثانية خاصة مع سيادة مفاهيم العولمة وانتهاء الخصوصية الثقافية، وتتبدى آثار عملية التغريب في المجتمعات الأكثر تقدماً في أفريقيا، حيث يعبر الدكتور علي مزروعى عن تلك الظاهرة بقوله إنه «من المستحيل أن تكون مسلماً، ومسيحياً في وقت واحد، ولكن من الطبيعي جداً أن تكون مسلماً ومتغرباً في آن واحد»<sup>(٣٥)</sup>، ويستشهد في ذلك بأن دول الشمال الأفريقي هي أكثر الدول إسلامية بمعيار العدد السكاني ونسبة المسلمين، وهي في ذات الوقت أكثر دول القارة تمثلاً للغرب وتأثراً به، وفي خطورة ذلك يقول مزروعى: «إنه عندما يفتن الشباب بموسيقى الديسكو والملاهي، فإن عقيدتهم تصبح مهددة بصورة أكبر من الحالة التي يستمعون فيها إلى مبشر مسيحي»<sup>(٣٦)</sup>.

### المطلب الثالث: واقع الظاهرة الإسلامية وتحديات العولمة في أفريقيا

#### أولاً: الهيئات والتنظيمات الإسلامية القارية في أفريقيا:

توجد على الساحة الأفريقية تنظيمات إسلامية جامعة تهدف إلى، دعم حركة الدعوة الإسلامية في أنحاء القارة. ومن أبرز هذه التنظيمات: منظمة الدعوة

● حمدي عبد الرحمن حسن / محمد عاشور مهدي

الإسلامية، ومنظمة الإسلام في أفريقيا، والمركز الإسلامي الأفريقي، والمؤتمر الشعبي العربي الإسلامي<sup>(٣٧)</sup>.

### ١ - منظمة الدعوة الإسلامية:

أنشئت في ليبيا عام ١٩٧٢ بهدف نشر اللغة والثقافة العربية والإسلامية في أفريقيا، ويمكن تحديد أهم أهداف هذه المنظمة بشكل عام على النحو التالي:

- نشر اللغة العربية، لغة القرآن الأصلية.
  - تشجيع المسلمين على تبني العربية كلغة رسمية.
  - تفسير القرآن بشكل مبسط يسهل على العامة فهمه.
  - العمل على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.
  - نشر الموسوعات الإسلامية وتنظيم وعقد المؤتمرات.
  - تدريب الدعاة المسلمين وإرسالهم للخارج بهدف تدريب الآخرين.
- وقد قامت المنظمة بتوفير المنح الدراسية على المستوى الجامعي، كما مولت بناء المساجد وأسهمت في بناء مشروعات البنية الأساسية في العديد من الدول الأفريقية.

### ٢ - منظمة الإسلام في أفريقيا:

أنشئت في العاصمة النيجيرية أبوجا عام ١٩٨٩، وهي منظمة دعوية تهدف إلى نشر الإسلام. وقد تشكلت لجنتها التنفيذية الأولى من ممثلين من نيجيريا والنيجر وجامبيا وموريتانيا والسنغال وتونس وليبيا وتنزانيا والسودان والمجلس الإسلامي لأوروبا، ويتضح من ميثاق هذه المنظمة أنها هيئة غير حكومية مستقلة تخدم الأمة الإسلامية في أفريقيا على وجه الخصوص وفي العالم أجمع. وهي تنص على أن أهدافها تتمثل في:

- دعم وتعزيز وتنسيق العمل الدعوى في مختلف أنحاء أفريقيا والعمل كذلك على نشر المعرفة الإسلامية في القارة.

## ● الإسلام في أفريقيا

- دعم وتشجيع وتعليم وتنمية الشباب المسلم وضمان أن تتبوء المرأة مكانها الصحيح في المجتمع طبقاً لتعاليم الشريعة.
- العمل على ترجمة ونشر الأعمال الإسلامية إلى مختلف اللغات الأفريقية.
- العمل على تشجيع تعلم اللغة العربية في مختلف أنحاء أفريقيا.
- العمل من أجل احترام حقوق الإنسان وكرامته، والعمل كذلك بشتى السبل من أجل تحقيق العدالة والحرية في العالم أجمع.

### ٢- المركز الإسلامي الأفريقي:

أنشئ في مدينة أم درمان السودانية عام ١٩٦٧؛ وذلك بهدف تدريب الشباب الأفريقي من مختلف البلدان والإسلامية، وذلك بغية خلق نخبة ذات توجه عربي إسلامي ولا سيما في أفريقيا الشرقية. وقد عمل المركز منذ البداية على محاربة الإرث الاستعماري المتمثل في بث روح الكراهية للعروبة والإسلام في قلوب الأفارقة، وعلى الرغم من إغلاق هذا المركز على يد النميري عام ١٩٦٩ إلا أنه افتتح مرة أخرى عام ١٩٧٧ حيث تم تزويده ببنية أساسية ملائمة وذلك بفضل التمويل الذي قدمته بعض الدول العربية لكن سرعان ما توقف هذا الدعم بسبب موقف السودان من الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩١. على أن المركز في شكله الجديد قد ركز على الجوانب البحثية والدراسية في مجال العربية والإسلام والنشاط الدعوي. وفي عام ١٩٩٢ قامت حكومة الإنقاذ بتحويل المركز الإسلامي الأفريقي إلى جامعة أفريقيا العالمية حيث تم حذف كلمة الإسلامي من اسم هذه الجامعة.

### ٤- المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي:

لقد انعقد هذا المؤتمر لأول مرة عام ١٩٩١ في الخرطوم على يد الدكتور حسن الترابي زعيم الحركة الإسلامية في السودان، وقد تأسس هذا المؤتمر على قاعدة الأمم الإسلامية التي تقودها السودان، ومن ثم ضم المؤتمر أقطاب الحركات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي أمثال السيد راشد الغنوشي زعيم حركة

● حمدي عبد الرحمن حسن / محمد عاشور مهدي

النهضة التونسية. وقد انعقد المؤتمر الثاني عام ١٩٩٣ أيضاً في الخرطوم بحضور نحو ستمائة مندوب. وفي هذا المؤتمر أعيد انتخاب الترابي رئيساً وتم تشكيل مجلس أمناء حيث أعطيت نسبة ٣٠٪ من إجمالي المقاعد لأفريقيا. وعلى أي الأحوال فإن الخلاف الذي وقع بين الترابي وحكومة الرئيس البشير والذي أدى إلى خروج الترابي نفسه من التحالف الحاكم بل ووضعه رهن الاعتقال يطرح التساؤل حول مدى أهمية هذا المؤتمر وطبيعة الدور المحوري الذي لعبه الترابي في تأسيسه.

### ثانياً: الهيئات والتنظيمات الإسلامية الوطنية في أفريقيا:

يلاحظ من الخطاب الإسلامي في أفريقيا خلال حكم الدولة القومية أن وضع التنظيمات والحركات الإسلامية هو مختلف من دولة لأخرى. فإذا كانت الحركات الإسلامية ذات الطابع الإصلاحية قوية ومؤثرة في دول مثل الجزائر ومصر، فإنها ليست كذلك في دولة مثل السنغال التي يزيد عدد المسلمين فيها عن (٩٠٪) من إجمالي السكان، وفي نيجيريا التي يزيد عدد مسلميها عن (٥٠٪) يوجد صراع وتوتر بين الجماعات الإسلامية من جهة وبين هذه والجماعات المسيحية من جهة أخرى. وفي تنزانيا التي يشكل المسلمون فيها أقلية كبيرة تصل إلى نحو (٤٠٪) من إجمالي السكان تكتسب حركات الإسلام السياسي قوة وتأثيراً بحيث تدفع إلى مزيد من التوتر في العلاقات الإسلامية المسيحية. وعلى أية حال سوف نحاول إعطاء صورة موجزة عن الجانب التنظيمي والمؤسسي للحركات الإسلامية الأفريقية ابتداءً من عقد السبعينيات من القرن العشرين. ما طبيعة هذه التنظيمات الوطنية الرسمية وغير الرسمية؟

على الرغم من أن بعض الحركات والتنظيمات الإسلامية ذات الطابع الإصلاحي والاجتهادي مثل جماعة الأخوان المسلمين، قد نشأت في الربع الأول من القرن العشرين فإن هذه التنظيمات ترتبط بشكل أساسي بمرحلة ما بعد الاستعمار في أفريقيا. لقد انتشرت هذه التنظيمات في السبعينيات واستمرت في

## ● الإسلام في أفريقيا

الظهور خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات. ويرى البعض أنها توجهت بالأساس ضد الممارسات الصوفية التقليدية والتنظيمات الكنسية المسيحية السائدة من جهة وضد التنظيمات الإسلامية ذات الطابع الوطني الرسمي من جهة أخرى.

لقد حاولت الحكومات الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال الحصول على دعم الزعماء الدينيين وإضفاء نوع من الشرعية على نظام الحكم العلماني، فقامت بإنشاء تنظيمات دينية وطنية إسلامية ومسيحية على السواء. وكان من المفترض أن تقوم هذه التنظيمات بالمساعدة على تحقيق السياسات الحكومية في فرض السلام والتجانس بين معتنقي الأديان كافة.

ففي نيجيريا على سبيل المثال، تم تأسيس «المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية» خلال نظام حكم أوباسنجو عام ١٩٧٧، وذلك تحت رئاسة سلطان سوكوتو. وكانت الغاية من وراء إنشاء هذا المجلس هي توفير قنوات للحوار والنقاش مع ممثلي المجتمع المسلم، على أن يكون هذا المجلس محط أنظار المسلمين كافة فيكون دليل قيادتهم ووحدتهم. وخلال الجدل الذي ثار بعد ذلك حول انضمام نيجيريا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي قام الرئيس بابنجيدا بإنشاء «لجنة استشارية للشؤون الدينية» بعضوية مسلمين ومسيحيين يختارهم الرئيس بنفسه، وكان الهدف المتوخى من وراء إنشاء مثل هذه اللجنة هو تقديم المشورة والمساعدة على الفهم من أجل توفير الحلول لمختلف القضايا التي تثير الشك والعداء وعدم الثقة. وفي شرق أفريقيا قامت الحكومات بدعم وتأييد التنظيمات الدينية الوطنية مثل «المجلس الأعلى للمسلمين في تنزانيا» و«المجلس الأعلى لمسلمي أوغنده»، وجمعية مسلمي رواندا، وجمعية مسلمي ملاوي.

على أن الحركات الإسلامية الإصلاحية قاومت هذا النهج الحكومي الذي يحاول إضفاء نوع من الشرعية على الوضع السياسي القائم. وإذا كانت الطرق الصوفية قد تم تمثيلها في هذه التنظيمات الدينية الرسمية فإنه نادرًا ما تم اختيار

● حمدي عبد الرحمن حسن / محمد عاشور مهدي

الزعماء الدينيين الإصلاحيين لعضوية هذه المنظمات. وكما هو معروف فإن القاعدة الأساسية في أفريقيا في مرحلة ما بعد الاستعمار هي حظر قيام أحزاب سياسية على أسس دينية. وعلى سبيل المثال فإن السيد / أحمد خليفة نياس عندما قام عام ١٩٧٩ بتأسيس حزب الله في السنغال تم حظره على الفور واعتقال نياس نفسه.

والملاحظ الجديرة بالانتباه؛ هي اختلاف خبرة شرق أفريقيا عن غربها، ففي حين تتميز الظاهرة الإسلامية في غرب أفريقيا بالنقاء الحضاري، حيث تتبع القيادات الدينية التي تزعم بأنها من أصول عربية، بل وقرشية على وجه التحديد وهو ما يشكل أحد مصادر التوتربين العروبة والأفريقية. فإذا كان الإسلام قد انتشر في كينيا على أيدي التجار اليمنيين الذين استقر بعضهم هناك فإن لحظات التوتروعدم الاستقرار تدفع إلى اتهام مسلمي كينيا بأنهم ليسوا مواطنين خلصًا على الرغم من أنهم يشكلون ثلث سكان البلاد. ولأدلة على ذلك من أنه حينما رشح أحد المسلمين نفسه في انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٣ قامت السلطات الكينية بسحب جواز سفره والجنسية الكينية منه بدعوى أنه من أصل يمني.

بعد انتهاء الحرب الباردة، وبروز الولايات المتحدة باعتبارها القطب الأوحيد المسيطر على العالم بدأ الحديث عن أطروحات جديدة مثل أمركة العالم التي تفرض مفاهيم السلام بمدلولها الأمريكي، ونهاية التاريخ وانتصار المشروع الرأسمالي الليبرالي، وتبلور قوى وآليات العولمة الجديدة. فما تأثير ذلك التحول في منظومة النظام الدولي على واقع الظاهرة الإسلامية في أفريقيا؟ وما المخاطر والتحديات التي يستتبعها ذلك التحول؟

#### ١ - الخوف من الإسلام واعتباره العدو الاستراتيجي الجديد للغرب

لقد أشار الخطاب الاستراتيجي الغربي في أكثر من موضع أن اختفاء الشيوعية باعتبارها العدو الرئيسي للمشروع الرأسمالي الغربي لا يعني عدم وجود مخاطر أخرى. وفي هذا السياق طرح مفهوم الإسلام السياسي أو ما يطلق عليه

## ● الإسلام في أفريقيا

بعض المحللين في الغرب اسم الأصولية الإسلامية. وقد ظهر ذلك جليًا بالنسبة للحالة الأفريقية فقد وقف الغرب على الرغم من مناداته بالديموقراطية وحرية المشاركة السياسية مع قرار الجيش الجزائري بإلغاء نتائج الانتخابات العامة التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ عام ١٩٩١. وعلى صعيد آخر فقد تم احتواء النظم الراديكالية مثل السودان وليبيا بحجة أنها تدعم الإرهاب. وقد حاولت الولايات المتحدة استخدام سياسة الاحتواء ضد هاتين الدولتين من خلال فرض طوق من العزلة الدولية عليها من جهة وتشجيع نمط من القيادات الأفريقية الجديدة الموالية للولايات المتحدة والمدافعة عن مصالحها من جهة أخرى. وقد ساندت الولايات المتحدة والدول الغربية الحكومات الأفريقية التي تتعرض لحظر ما أسمته الأصولية الإسلامية مثل أوغنده وكينيا وتنزانيا.

### ٢ - العولمة ومخاطر الغزو الثقافي

إن العولمة تاريخيًا ترتبط بالغزو الثقافي، ويكفي أن نتذكر ما فعله المهاجرون الأوائل في القارة الأمريكية بالهنود الحمر أو ما فعله المستعمر الأوربي في أفريقيا. وعلى أية حال فإن القول بأن العولمة تفضي إلى انهيار الدولة القومية وتعمل على تأسيس هوية عالمية ينطوي على مخاطر جمة بالنسبة لأفريقيا وبالنسبة للمجتمعات الإسلامية على وجه التحديد. إن ذلك يعني ببساطة العودة لعهد الاسترقاق وسحق الهويات القومية مقابل هوية الغرب المنتصر بعد الحرب الباردة.

إن النظام العالمي الجديد الذي يروج له الكثيرون يعاني من تناقضات كثيرة فالولايات المتحدة التي تمثل القطب الأوحده لا يمكن لها أن تقبل بقيام مؤسسات هذا النظام بتأدية وظائفها العالمية بشكل يضمن العدالة للجميع. ولعل تقاعس الأمم المتحدة في القيام بواجبها في كثير من مواقف الصراعات والأزمات الدولية إنما يؤكد على أن القطب العالمي الجديد يسعى لتحقيق مصالحه هو.



### ٣- العولمة ومخاطر التفكيك:

الإشكالية الأخرى التي تنطوي عليها عمليات العولمة في مواجهة أفريقيا هي خطر التفكيك ضد كل شيء بما في ذلك الإنسان نفسه. فهي موجهة ضد الأسرة والقبيلة والدولة والأمة. وما من شك في أن الهوية الأفريقية تعاني أزمة حادة منذ بدايات عصر التحديث. فالنخب الحاكمة والمتقفة والتي تلقت تعليمها في دول الشمال أو دول الجنوب تشارك الغرب قيمه وتقاليدته الثقافية وإن كانت في الوقت نفسه تحرص على مشاركة مجتمعاتها المحلية طقوسها التقليدية والثقافية. ولا شك أن هذا الانشطار في الهوية الأفريقية هو أخطر من ذلك الانقسام بين الريف والحضر.

### ٤- العولمة ومخاطر التهميش:

إن ثالوث العولمة المتمثل في تكتل دول النافتا (الولايات المتحدة وكندا والمكسيك)، ودول الاتحاد الأوروبي، وتجمع دول المحيط الهادي يدفع إلى تهميش معظم مناطق الجنوب ومن بينها أفريقيا. وعليه فإن القارة الأفريقية خضعت لشروط مجحفة سواء من جانب المؤسسات الدولية المانحة أو في إطار منظمة التجارة العالمية.

إن سعي قوى العولمة لتحقيق حرية التجارة الخارجية وحرية تدفق رؤس الأموال؛ أدى إلى فرض شروط ثلاثة على النظم السياسية الأفريقية في سياق منظومة برامج التكيف الهيكلي. وهذه الشروط هي:

-المزيد من الخصخصة.

-حرية الأسواق الداخلية.

-انتشار وتعميق ثقافة السوق.

ولا يخفى أن حرية التجارة بين أطراف غير متكافئة: بين الدول الأوروبية وبين أفريقيا سوف تفضي إلى تكريس التخلف والتبعية الأفريقية.

## ٥- العولمة ومخاطر عدم الاندماج القومي

ارتبطت العولمة في أفريقيا بإحياء نزعات التطرف والعنف والانتماءات الأولية بما يهدد بتفكيك الدول القومية داخليًا. وتزداد هذه المشكلة حدة في البلدان التي تعاني أزمة تكامل قومي مثل الصومال والسودان وليبيريا وسيراليون ورواندا وأوغندا وغيرها. ويمكن تفهم حقيقة المخاطر المترتبة على هذه المشكلات على ضوء أمرين مهمين:

أولهما: التدخل الدولي الإنساني، حيث أصبح حق التدخل في شؤون الدول الأخرى مرتبطًا بالعولمة الأمريكية تحديدًا. ثانيهما: مراقبة الاضطهاد الديني في العالم من جانب الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى.

### خاتمة

ليس بخاف أن واقع المسلمين في أفريقيا يعاني اليوم من أوجه ضعف بالغة قد ترتبط بطبيعة الإرث الاستعماري من جهة وبحقيقة تحديات العولمة الجديدة من جهة أخرى، فالمجتمعات الإسلامية الأفريقية تعاني من تخلف اقتصادي واجتماعي، كما أنها تفتقر إلى نموذج القيادات الحركية الواعية، فضلاً عن أنها أهملت وظيفتها الكفاحية التي تعبر عن إرادتها الإسلامية. وقد أضافت قوة العولمة الجديدة تحديات ومخاطر جديدة قد تنال من وحدة وتماسك المجتمعات الإسلامية في أفريقيا بما يهددها بالتفكك والانقسام والتهميش.

ومع ذلك، فإن الإطار الثقافي والديني الذي تتمسك به المجتمعات المسلمة في أفريقيا قد يكون حصناً متيناً في مواجهة هذه التحديات، ولنضرب مثلاً على ذلك العلاقة بين الإسلام ومرض فقدان المناعة المكتسبة (المعروف باسم الإيدز)

● حمدي عبد الرحمن حسن / محمد عاشور مهدي

فطبقاً لبعض الدراسات يمكن القول: إنه على الرغم من انتشار هذا المرض بشكل وبائي في أفريقيا بحيث يصاب به المسلم وغير المسلم فإن نسبة الإصابة به في المسلمين تعد أقل من مثيلتها في غير المسلمين. ويرى بعض الباحثين أن ذلك يعزي بدرجة أساسية إلى منظومة القيم الإسلامية.

وعليه فإنه يمكن الحديث عن ضرورة تحقيق النموذج البديل للواقع المعاش في أفريقيا اليوم، والذي يعتمد على الخبرة التاريخية ويأخذ السياق الحضاري والديني لهذه المجتمعات بعين الاعتبار. وتأتي أهمية هذا النموذج في أنه يستند إلى مرجعية تخلق لدى الأفريقي الإحساس بالثقة في الذات. فالإسلام بطبيعته يشعر من ينتمي إليه بأنه أكثر سموً ونبلاً من ذلك الذي لا ينتمي إليه. يعني ذلك أنه لا مجال للنزاعات العرقية والطائفية في إطار هذا النموذج الحضاري. فهل يمكن طرح ذلك البديل في إطار الرؤية الاستشرافية لواقع المسلمين في أفريقيا خلال القرن الواحد والعشرين؟!

### الهوامش:

١. صبحي قنصوه، «المسلمون ومشكلات التعددية الدينية في نيجيريا»، في جمعية الدعوة الإسلامية: الإسلام والمسلمون في أفريقيا (طرابلس: جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ١٩٩٨)، ص ٣٨٩.
٢. سليمان خاطر، «أثر الضوابط الجغرافية في انتشار الإسلام وتوزيع أقليته»، في جامعة الإمام محمد بن سعود: بحوث المؤتمر الجغرافي الإسلامي الأول (المملكة السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود، المجلد الرابع، ١٩٨٤)، ص ٦٢، وانظر على سبيل المقارنة الإحصاءات الحيوية الواردة عن القدرات التنموية في العالم الإسلامي في الجزء الخاص بها من هذه الحولية.
٣. سليمان خاطر، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢: ٦١ وانظر أيضاً: د. حمدي عبد الرحمن: التعددية وأزمة بناء الدولة في أفريقيا الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٨: ١٧.
٤. سليمان خاطر، مرجع سبق ذكره، ص ٦١.
٥. حمدي عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص ١٧: ١٨.
- 6- Saroj. N.Parratt, "Muslims in Botswana", in African Studies (Johannesburg: Wit watersrand University Press, 1989), p 78:79.

٧. محمد عاشور.

٨. د. جمال حمدان، أفريقيا الجديدة (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦)، ص ١٠٨: ٦٩.

## ● الإسلام في أفريقيا

٩. المرجع السابق، ص ٧٣.
١٠. المرجع السابق، ص ٧٨: ٧٥.
١١. محمد عاشور، مرجع سبق ذكره، ص ٨٤: ٨٥، وانظر أيضًا: خديجة النبراوي: تاريخ المسلمين في أفريقيا ومشكلاتهم (القاهرة: النهار للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٩٨) ص ١٧١: ١٧٣.
١٢. جمال حمدان، مرجع سبق ذكره، ص ٨٦: ٩٢، وانظر محمد عاشور، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥: ٨٦.
١٣. المرجع السابق، ص ١٠٩: ١١١، خديجة النبراوي، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٣.
١٤. انظر في ذلك: جمال حمدان، العالم الإسلامي المعاصر (القاهرة: دار الهلال، كتاب الهلال، عدد ٥١٢ أغسطس ١٩٩٣)، ص ٣٤: ٣٨.
- Eduardo Serpa, "Islam in in Sub-Saharan Africa", in Africa insight (Johannesburg: The African Institute of South Africa, vol22, No.4, 1992), p.325:237
١٥. لمزيد حول مسلمي جنوب أفريقيا وأحوالهم انظر: إبراهيم نصر الدين، «المسلمون في أفريقيا: دراسة حالة جنوب أفريقيا وإريتريا»، في مركز الدراسات الحضارية: الأمة في عام: تقرير حولي عن الشؤون السياسية والاقتصادية الإسلامية [القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، ١٤١٥هـ (١٩٩٤-١٩٩٥)]. ص ١٧٧: ١٨٦. عمر الصديق عبدالله: «أضواء على أوضاع المسلمين واللغة العربية في جنوب أفريقيا»، في الندوة العالمية للشباب الإسلامي: الأقليات المسلمة في العالم: ظروفها المعاصرة، ألامها، أمالها (الرياض: الندوة العالمية للشباب الإسلامي: المجلد الثاني ١٩٨٦)، ص ٩٤٩: ٩٤٨.
- David Chidester: Religions of South Africa (London: Routledge, 1992), p 151:168
١٦. إبراهيم نصر الدين، محاضرات في مشكلات سياسية في العالم الإسلامي (القاهرة: معهد الدراسات الإسلامية، ١٩٨١)، ص ٤٣: ٤٦، ولمزيد حول الإسلام في شرق أفريقيا انظر: د. عبدالرحمن زكي، الإسلام والمسلمون في شرق أفريقيا (القاهرة: مطبعة يوسف، ١٩٦٥) سبسنترمجهام: الإسلام في شرق أفريقيا، ترجمة محمد عاطف النواوي (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط ١، ١٩٧٣).
١٧. تتصاعد تلك الدعوات من آن لآخر في البلدان ذات الأقليات الإسلامية مثل تنزانيا، كينيا، رواندا، إثيوبيا، أوغندا، ليبيريا، سيراليون، إثيوبيا، جنوب أفريقيا على اختلاف بين تلك الدول في أسباب تصاعد تلك الدعوات وبيوعتها، انظر على سبيل المثال: الممارسات القمعية ضد المسلمين في بعض البلدان سالفة البيان في:
- عبد الفتاح إسماعيل، «زنجبار: إمبراطورية القرنفل»، مجلة منار الإسلام، (أبوظبي: وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، العدد الخامس، مارس ١٩٨٢)، ص ٤٤: ٦١.
- حسين المحسي، «رواندا ذات الألف هضبة وهضبة»، منار الإسلام (العدد ١١، سبتمبر ١٩٨١)، ص ٧٣.
- محمد خميلو: «دراسة عامة عن الأقلية الإسلامية في ليبيريا»، في الندوة العالمية للشباب الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ٨٢٧.
- نجيب عبدالله: «المسلمون في كينيا بين الماضي والحاضر»، في جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٣: ١٨٧.
- سليمان عزيز كروتا، «أوضاع المسلمين في أوغندا»، في جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٢: ١٦٣.

● حمدي عبد الرحمن حسن / محمد عاشور مهدي

-وراجع كذلك الأوراق المقدمة عن أوضاع المسلمين في كل من إثيوبيا ورواندا في نفس المرجع السابق، لاسيما الصفحات، ٢٢٠:٢٢٨، ص ٢٤٤:٢٦١، ص ٣٦٩:٣٧١.

١٨ . حول الجدل بشأن أثار الاستعمار على الشعوب الإسلامية مع التطبيق على المستعمرات الفرنسية انظر: محمد عاشور مهدي، «الاستعمار الفرنسي والهوية العربية الإسلامية: الدوافع - المراحل السمات والآثار»، في جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٦: ١٤٢. ولزيد انظر:

A. Adu. Boahen: "Colonialism in Africa its Impact and Significant," in Boahen (ed), General history of Africa: Africa Under Colonial Domination 1880 - 1935 (Unisco: 1985), p.785: 809 .

19 - Serpa, op.cit, p 235.

وانظر برؤية خاصة لهذا الوضع: على مزروعي، «الدين والسياسة: المسيحية والإسلام في الخبرة السياسية الأفريقية»، ترجمة محمد عاشور، في على مزروعي: قضايا فكرية: أفريقيا والإسلام والغرب. ترجمة صبحي قنصوه وآخرين (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، ١٩٩٨)، ص ١٠٢: ١٠٦.

٢٠ .محمد عاشور: الحدود السياسية، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٧، ولزيد انظر صادق رشدي: أفريقيا والتنمية المستعصية: أي مستقبل؟ ترجمة مصطفى مجدي الجمالي (القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٩٥).

٢١ - إبراهيم نصر الدين: «مشكلة بناء الدولة في أفريقيا» في الهيئة العامة للكتاب: الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٥)، عز الدين شكري: أزمة الدولة في أفريقيا»، السياسة الدولية (القاهرة: الأهرام، عدد ١١٠ أكتوبر ١٩٩٢)، ص ٥٩ .

٢٢ .محمد عاشور مهدي، «الحدود والقيود في العلاقات العربية والأفريقية»، مجلة شؤون عربية (القاهرة: جامعة الدول العربية، عدد ٩٨، يونيو ١٩٩٩)، ص ١٤٢: ١٥٧. وانظر أيضًا: د. خديجة النبراوي، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٠: ١٧٨.

٢٣ .المرجع السابق، ص ١٤٤. وراجع كذلك: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠م، وكذا انظر الملحق الإحصائي في:

African Development Bank: "African Development Report. (Oxford: Oxford University Press, 1999).

٢٤ - دليل التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٠م. وانظر خديجة النبراوي: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣: ١٥٧.

٢٥ .محمد عاشور، الحدود السياسية... مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٧: ٢٢٨.

٢٦ .المرجع السابق، ص ٢٤٢: ٢٤٣.

27 - Serpa, op. cit, 237

٢٨ .عبد الله نجيب، «مشكلات المسلمين في أفريقيا»، منبر الإسلام (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، عدد ٩، رمضان ١٤٠٥هـ يونيو ١٩٨٥م)، ص ١٢١: ١٢٢.

ولزيد حول المعتقدات التقليدية في أفريقيا وعلاقتها بغيرها من الديانات انظر الأعمال الواردة في:

Jacob K. Oiuopona (ed.), African Traditional Religions in Contemporary Society. (New York: Paragon House, 1991).

محمد عبد القادر أحمد: المسلمون في غينيا (القاهرة: مطابع سجل العرب، ١٩٨٦)، ص ١٠٨: ١١٨

29 - Serpa. Op. cit, 237

30 - Ibid

٣١. محمد عبدالقادر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٨ : ١١٨.

32 - Serpa, op. cit, p 241 .

٣٣. انظر في ذلك:

- Ramadan S. Belhaf, Yassin A. Elkabir, Christianity in Africa Missionaries and change Trpoli: The African Society of Social Sciences, 1986).

- Edward Fashole, et. Al (eds), Christianity in Independent Africa (London: Rexcolings, 1978).  
سليمان حامد كامارا، «كتاب المسلمين وقضية التنصير في أفريقيا»، منار الإسلام (العدد ٥، ديسمبر ١٩٨٧) ص ١١٠: ١٢١.

كوفي عبد الرحمن، «القاديانية تغزو أفريقيا»، منار الإسلام (العدد ٢، نوفمبر ١٩٨٦).

٣٤. مانع بن حماد الجهني: «التنصير في أفريقيا: الأهداف والوسائل وسبل المواجهة»، البيان (لندن: النتمدى الإسلامي، عدد ١٥٣، أغسطس ٢٠٠٠م)، ص ٥٨: ٦٧.  
- محمد عبد الأعلى، «المسلمون الجدد في كينيا.. هلى يعودون إلى النصرانية مرة أخرى بسبب الضغوط الكنسية»، المستقبل الإسلامي (الرياض: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، عدد ٨٢، مايو ١٩٩٨م)، ص ١١: ١٠.

- عبد الفتاح سعيد، «مجلس الكنائس العالمي يوجه نشاطه نحو أفريقيا»، منار الإسلام (عدد ٩ أبريل ١٩٨٨)، ص ١١٦: ١٢١.

- عبد الفتاح سعيد، «مجلس الكنائس العالمي يوجه نشاطه نحو أفريقيا»، منار الإسلام (عدد ٩ أبريل ١٩٨٨) ص ١١٦: ١٢١.

- عبد الفتاح سعيد، «المسلمون في السنغال يصارعون ضد تزييف هويتهم»، منار الإسلام (العدد ١٢، يونيو ١٩٩٠) ص ٣٩.

٣٥. تتفق آراء هؤلاء الطلاب مع ما أوردته بعض الدراسات من تصاعد المطالبة بعض الأفارقة بالعودة إلى المعتقدات التقليدية والتخلي عن الديانات (الوافدة) إلى القارة على اعتبار تلك الديانات (لا سيما المسيحية) كانت قرينة الاستعمار، انظر:

Joseph Omosade Awolalu, "The Encounter Between African Traditional Religions and other Religions in Nigeria", in Awololu et al. (eds). .op. cit. p 115: 116 .

٣٦. لمزيد انظر الأعمال الواردة في جمعية الدعوة الإسلامية، مرجع سبق ذكره.

٣٧. جريدة المسلمون، ١٣/٨/١٩٩٣م، وانظر في ذات الاتجاه:

- عبد الفتاح سعيد، المسلمون في السنغال، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩: ٤٠.

- سليمان حامد كارا، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٠: ١٢١.

- كوني عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص ٨١.

- عبد الفتاح سعيد، مجلس الكنائس، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٠.